دراسة إستشرافية لفتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية
دراسة حالة الجزائر (البنك الوطني الجزائري _ وكالة ولاية بشار)

A prospective study to open Islamic windows in commercial banks

Algeria case study (Algerian National Bank _ Bechar Province Agency)

بلعابد فايزة*

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

جامعة بشار– الجزائر

B_fayza@yahoo.fr

لمطوش لطيفة

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

جامعة أدرار– الجزائر

lemtaouchlatifa@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الإستلام: 2023/01/03 تاريخ القبول: 2023/01/30 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

الهدف من الدراسة تسليط الضوء على تجربة فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية الجزائرية من حيث إعتماده الأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، والتنبؤ بنتائج هذه التجربة المفتعلة على مستوى البنوك التجارية وبالتالي إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني من جهة أخرى، وعلى هذا اساستم الأخذ بالمنهج الوصفي للإلمام بالإطار المفاهيمي لكل من البنوك التجارية والشبابيك الإسلامية مع الإشارة إلى أهم شروط اعتمادها بالجزائر، والمنهج التحليلي القائم على تقييم وتحليل إجابات أسئلة المقابلة والتي اعتمادها كأداة في دراسة الحالة على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري (بولاية بشار)، من خلال الإجابات المتوصل إليهايمكن التنبؤ بنجاح هذه التجربة كما يمكن أن تصبح رائدة على المستوى المحلي والوطني معا، لكن شريطة أن تسعى الدولة جاهدة إلى التخفيف من حدة العوائق التي في طريق هذه الشبابيك، والى إعتماد اهم مقومات نجاح هذه التجربة الداخيلة من تدريب للموظفين والتثقيف الشرعي لهم على مستوى البنوك التجارية بالدرجة الأولى والإجتهاد لأجل تحقيق رقابة شرعية محظى بكل معاملاتها مع زبائنها.

الكلمات المفتاحية: شبابيك إسلامية، بنوك تقليدية، بنك وطني جزائري، وكالة بشار،مرابحة، إجازة، ضوابط.

تصنيفات JEL: E0، E5.

Abstract:

The aim of the study is to shed light on the experience of opening Islamic windows in Algerian commercial banks in terms of its adoption of the provisions and principles of Islamic law on the one hand, and to predict the results of this fabricated experiment at the level of commercial banks and, consequently, its repercussions on the national economy on the other hand, On this basis, the descriptive approach was taken to get acquainted with the conceptual framework for each of the commercial banks and Islamic windows, with reference to the most important conditions for their adoption in Algeria, and the analytical approach based on the evaluation and analysis of the answers to the interviewquestions, which was adopted as a tool in the case study at the level of the Algerian National Bank Agency (in the province of Bashar), Through the answers reached, it is possible to predict the success of this experiment, as it can become a pioneer at the local and national levels together, but provided that the state strives to mitigate the obstacles in the way of these windows, and to adopt the most important ingredients for the success of this internal experience, such as training for employees and education.Shari'a for them at the level of commercial banks in the first place and diligence in order to achieve legitimate control that enjoys all its dealings with its customers.

Keywords: Islamic windows; traditional banks; Algerian National Bank; Bashar agency; Murabaha; license; controls.

Jel Classification Codes: E0 ،E5

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

البنوك مهما كانت طبيعة نشاطها إسلامي أو ربوي لها دور كبير في ضخ الأموال بالاقتصاد، ويكون ذلك من خلال جمع المدخرات ذو الطبيعة النقدية من مختلف طبقات افراد المجتمع، أو نقل الفوائض النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض الى الوحدات التي بها عجز مالي، لأجل تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق نمو الاقتصادي مقبول والرفاه للمجتمع، إضافة إلى تحريك الأموال المجمدة داخل او خارج المؤسسة للحفاظ على سيولتها وحماية المؤسسات من خطر الإفلاس والتسوية.

لكن تجدر الإشارة ما يحدث مع أغلب الدول النامية والعربية وهو تثبيط هذا الدور الفعال للبنوك التقليدية من منطلق بأن معاملاتها ربوية، وعلى هذا الأساس حاولت سلطاتها الاقتصادية تبنى إصلاحات اقتصادية بالجهاز المصرفي تتمثل في إما بالأخذ بأساليب التمويل الشرعية في إطار تطبيق المنهج الإسلامي في البنوك الإسلامية، أو بفتح شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية تقوم على تقديم خدمات وتمويل ذو طبعة إسلامية محضة من أجل كسر احتكار المصارف الإسلامية لهذا الدور مما يسمح بتوسيع دائرة المستفيدين منها والخيارات المتاحة امام عملاء الصيرفة الإسلامية.

1.1.الإشكالية:

الجزائر كبقية الدول النامية والعربية باشرت هذه الإصلاحات من أجل تفعيل هذا الدور ولتنويع طرق تمويل الاقتصاد الجزائري، ولتسليط الضوء على فعالية هذه التجربة حاليا ومستقبلا من منطلق أن تصبح رائدة حاولنا معالجة مضمون هذه الورقة البحثية من خلال الإجابة على سؤال الإشكالية التالي: **ما واقع التجربة الجزائرية في فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية، وهل يمكن التنبؤ أن تصبح رائدة بالمستقبل القريب؟.**

2.1. الفرضية الرئيسية: من الواقع المعاش لإعتماد الجزائر لتجربة فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية، يمكن أن تصبح رائدة بالمستقبل القريب.

3.1. الفرضية الفرعية: ضرورة السعي الى التخفيف من حدة العوائق التي تعرقل سير ما تقدمه هذه الشبابيك من خدمات وتمويل، لأجل ضمان نجاح هذه التجربة.

4.1. الأهمية: تكمن أهمية هذه الأخيرة بأن إعتماد البنوك التجارية الجزائرية لتجربة فتح الشبابيك الإسلامية، لها دور فعال في محاربة الاكتناز وتشجيع عملية الإدخار وبالتالي اما نشأة أو تمويل الإستثمارات وما ينتج عن ذلك من فرص للعمل إضافة الى ما تقدمه هذه الشبابيك من خدمات في إطار إسلامي شرعي من منح قروض للحصول على عقارات أو سيارات أو غيرها بهدف تحقيق رغبات افراد المجتمع العربي وما يساهم في تحريك عجلة التنمية المحلية والاقتصادية، ناهيك عن اعتماد تجربة فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية يمكن أن تعتبر كخطوة أولية لتحول هذه المصارف إلى إسلامية بالكامل.

5.1. الأهداف: تكمن أهداف هذا المقال في ما يلي:

- الى توضيح أوجه التشابه والإختلاف بين البنوك الإسلامية والشبابيك الإسلامية، من خلال ادراج ماهية كل منهما مع التركيز على ضوابط تأسيس ومتطلبات نجاح وتحديات هذه الاخيرة؛
- ابراز دور واهمية تجربة فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية في الرقي وازدهار كل من التنمية المحلية والاقتصادية معا.

6.1. الحدود المكانية والزمنية: بخصوص الإطار الزمني لهذه الدراسة تمت مباشرة الإطار الميداني منذ شهر ديسمبر من سنة2021م الى غاية يومنا هذا، أما الاطار المكاني كان بالبنك الوطني الجزائري – وكالة ولاية بشار- على مستوى الشبابيك الإسلامية.

7.1. هيكل المقال: لقد تم تقسيم مضمون هذا المقال الى محورين هامين، المحور الأول تم فيه الإلمام بكل المفاهيم والضرورية لبناء الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية وفتح الشبابيك الإسلامية بهذه الأخيرة، أما المحور الثاني تمت فيه معالجة الدراسة الميدانية وكانت على مستوى البنك الوطني الجزائري _ وكالة ولاية بشار_.

2. مدخل عام عن البنوك التجارية وفتح الشبابيك الإسلامية بها:

2. 1. الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية:

❖ **تعريف البنوك التجارية:** يعتبر البنك مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى، ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد والشركات كما يعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال التعامل مع مجموعة من الخدمات المالية، وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية. (دريد كامل آل شبيب، 2012، صفحة 36)

❖ **أنواعها ووظائفها:**

- **أنواعها من حيث المعيار القانوني:** بنوك عامة تمتلكها الدولة من حيث رأس المال وتشرف على أعمالها كالبنوك المركزية والبنوك التجارية العامة، والبنوك العامة المتخصصة في مجال معين (كالبنك العقاري، البنك الزراعي)، والبنك الصناعي، وبنوك خاصة يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أم معنويين مع إدارة شؤونها كما يتحملوا مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة، وبنوك مختلطة تشترك في ملكيتها وإدارتها كل من الدولة والأفراد أو الهيئات، وحتى تحافظ الدولة على السيطرة عليها تقوم بإمتلاك رأس مالها مما يسمح بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسة المالية والاقتصادية للدولة.
- **أنواعها من حيث معيار الأعمال التي تزاولها:** البنوك التجارية تعمل على قبول الودائع وتقديم القروض وحسم الأوراق التجارية أو تحصيلها، وفتح الاعتمادات المستندية، كما تمارس أعمالا أخرى غير مصرفية كالمشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات. (السيد متولي عبد القادر، 2010، صفحة 47_48)

  وتندرج تحت البنوك التجارية كل من البنوك ذات الفروع، وبنوك السلاسل، وبنوك المجموعات، والبنوك الفردية والبنوك المحلية. (حسن سميرعشيش، 2010، صفحة 52_53) والبنوك الصناعية، والبنوك الزراعية (خالد أمين عبد الله واسماعيل إبراهيم الطراد، 2006، صفحة 24) والبنوك العقارية.
- **أنواعها من حيث معيار مصادر الأموال:** تنقسم إلى بنوك مركزية تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي، كما أن لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب والعملات الأجنبية، ويكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها وكذلك من ودائع البنوك التجارية لديها وبنوك الودائع (البنوك التجارية) تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء ومن الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية، وبنوك الاستثمار تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل انجاز الأعمال التي أنشأت من أجلها، ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، كما أن القانون يسمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

- **أنواعها من حيث معيار شرعية العمليات:** بنوك تقليدية تتعامل بالفائدة طبعا لمرتكزات ونظريات الاقتصاد الوضعي بنوك إسلامية(حسن سميرعشيش، 2010، صفحة 48_49)تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومن خلال الوكالة بنوعيها العامة والخاصة. (محمود حسين الوادي و حسين سمحان و سهيل أحمد سمحان، 2010، صفحة 189)

وفي ما يخص وظائفها تتمثل في الاحتفاظ بودائع العملاء في الحسابات الجارية-تحت الطلب- في شكل الشيكات الحوالات، بطاقات السحب الآلية وبعض بطاقات الائتمان، بالإضافة إلى الودائع الادخارية والودائع لأجل، القيام بعمليات الإقراض لأجل الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا في منح القروض قصيرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من ضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الأوراق التجارية أو بضمانات شخصية، تقديم التسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال والمستثمرين، أعمال أخرى كتقديم الاستشارات للعملاء، إدارة ثروات العملاء، أعمال الحفظ والتخزين، القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية كشراء وبيع الأوراق المالية وحفظها، فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان وتمويل التجارة الخارجية، شراء وبيع العملات الأجنبية، لكن من الناحية الاقتصادية تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين تعبئة المدخرات وتوليد نقود الودائع.

❖ **السمات والخصائص:**

تتسم البنوك التجارية بالربحية، وبالسيولة التي تقاس بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب وبالأمان بحيث يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر إذ لا تزيد نسبته الى صافي الأصول عن 10٪ وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان افلاس البنك.

إذن فإن أهداف البنك التجاري هي: الربحية والسيولة والأمان، إلا أن هناك تعارض بين هذه الأهداف، وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية، فمثلا يمكن للبنك أن يحقق قدر من السيولة لو أنه احتفظ بموارده المالية أو الجانب الأكبر منها في صورة نقدية إلا أن هذا يترك أثرا سلبيا على الربحية. (شقيري نوري موسى وآخرون، 2012، صفحة 93_94)

وبالنسبة للخصائص المميزة للبنوك التجارية عن المؤسسات المالية والانتاجية الأخرى يمكن ذكرها في ما يلي: معظم أصول البنوك حقوقا على المؤسسات والأشخاص الآخرين وتتمثل في" القروض أو الاستثمارات المالية (ديون على آخرين)" معظم موارد البنوك حقوق المؤسسات وأشخاص آخرين"ودائع أو قروض من اخرين (ديون للآخرين)"، البنوك التجارية هي المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على إيجاد أو توليد خصوم إيداعيه قابلة للتحويل من شخص لآخر أو من مؤسسة الى أخرى، ومن تم تساهم في إدارة وعرض النقود في المجتمع، البنوك التجارية تتميز بالقدرة على التوسط بين المدخرين والمستثمرين، كما أنها تخلق أو تولد مصادر تمويل وتعيد إقراضها، وهي بذلك تمارس دورا فعالا في إيجاد الائتمان وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، تتعامل البنوك في الأصول المالية والنقدية فقط ولا تستثمر في مجالات الاستثمار المباشر إلا في نطاق ضيق جدا ولفترات محدودة، وذلك ما تلزمه بها القوانين المرخصة بموجبها للعمل، البنوك التجارية تتميز بخاصية أساسية تتمثل في قدرتها على خلق أو توليد النقود دون المؤسسات الأخرى، وذلك من خلال الاقتراض وإعادة الإقراض لمختلف الأموال المقترضة، الأمر الذي ينجم عنه زيادة في حجم الودائع" اشتقاق الودائع المشتقة من

الودائع الأولية".(حسن سميرعشيش، 2010، صفحة 210_211)، هي أكثر المؤسسات المصرفية انتشارا من حيث العدد والحجم ويمثل رأس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي مواردها.(هشام جبر، 2008، صفحة 43)

2.2 . مدخل عام عن الشبابيك الإسلامية:

❖ **مفهوم شبابيك المعاملات الإسلامية ودوافعها:**

- **تعريف الفروع أوالنوافذ (الشبابيك) الإسلامية:**

تعددت التعاريف حول مفهوم النوافذ الإسلامية فقد عرفها البعض بأنها "الفروع التي تنتمي الى البنوك التجارية وتمارس جميع الأنشطة الصيرفة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية."(بنو جعفر عائشة، 2020، صفحة 07)

كما يعرفها البعض بأنها "قيام بنك تجاري بتخصيص حيز في الفرع التجاري لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية الى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية."(ماطفى إبراهيم محمد، 2006، صفحة 109)كما عرف مجلس الخدمات الإسلامية عمليات النوافذ الإسلامية كجزء من مؤسسات الخدمات المالية التقليدية والتي تكون فرعا لتلك المؤسسة او وحدة متخصصة تابعة لها، توفر كل من خدمات إدارة الصناديق او حسابات الاستثمار، والتمويل والاستثمار المتفق مع احكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، اذ يتم استثمار أموال الصناديق من موجودات متفقة مع الشريعة الإسلامية، (لعلا رمضاني، البرود ام الخير، 2017، صفحة 153) ويمكن ان تكون النافذة الإسلامية بحكم التعريف دائرة او قسم او حتى شركة تمويل منفصلة انشاتها مؤسسة مالية تقليدية تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي، (global islamic finance report, (gifr 2014), p. 110)تعرف الفروع كذلك: "هي التي تنتمي الى المصارف التقليدية وتمارس جميع الأنشطة والعمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي يستطيع المصرف التقليدي من خلال الفروع الإسلامية أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي".(مريم سعد رستم، 2014، صفحة 26)

- **دوافع و أسباب نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية:** تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية لانشاء فروع تتخصص في تقديم الأموال والخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وان اختلفت من بنك لأخر الا انه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تهرب من التعامل مع البنوك التجارية، المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح الى البنوك الإسلامية، رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية، للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال، وحب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك التجاري عن هذا الميدان الجديد.

من وجهة نظر أخرى تتمثل دوافع النوافذ الإسلامية في ما يلي:

- **دوافع عقائدية:** ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي عكس البنوك التجارية، يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الايمان، وترك الربا والتخلص منه من اهم أسباب تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية و التي تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما تمت الإشارة إليه في ما يلي:

- **دوافع شرعية:** يعتبر سعر الفائدة كعامل ديني و الدافع المباشر في التنمية الإسلامية كما ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول اعمال المصرف من ربوية الى إسلامية بما يتوافق والشريعة الإسلامية.(صالح مفتاح، معارفي فريدة، 2014، صفحة 153)
- **دوافع اقتصادية:** تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة واحكام الشريعة الإسلامية مع انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، من الأسباب أيضا عجز البنوك التجارية في السوق المصرفية عن مواجهة البنوك الأخرى مما نتج عنه تحول العملاء نحو البنوك الإسلامية،(صالح مفتاح، معارفي فريدة، 2014، صفحة 270) بالإضافة إلى نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك العربية والعالمية بصفة عامة.(صالح مفتاح، معارفي فريدة، 2014، صفحة 153).

❖ **خصائص النوافذ الإسلامية:**

طبيعة عمل الفروع الإسلامية يراعى فيها بأن تكون متفقة مع احكام الشريعة الإسلامية، والفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عن الهيئات والمجالس ومجامع الفتوى المعاصرة المعنية بالمصارف الإسلامية، (سندس ريحان باهي، 2017_2018، صفحة 49) كما تخضع الفروع الإسلامية لمراقبة شرعية أو هيئة الرقابة الشرعية (المستشار الشرعي) ، (فهد الشريف، 30ماي_02جوان 2005 م، صفحة 14) كذلك التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية بحيث تظهر بالخريطة التنظيمية للبنك التجاري، كما أن هذه البنوك الاسلامية تملك فروعا تعمل وفقا للطريقة التقليدية وبذلك تشكل سبيلا للمزاوجة في المصرف الحكومي التقليدي بين خدمات الصيرفة الإسلامية التي تقدمها النافذة الإسلامية وخدمات الصيرفة التقليدية التي تقدمها بقية الأقسام والشعب الأخرى، كذلك تجدر الإشارة بأن التعبئة الإدارية المباشرة في النوافذ الإسلامية للمصرف التقليدي (احمد خلف حسين الدخيل، بدون تاريخ، صفحة 61_63)، ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية حيث يتجه نشاط البنوك الإسلامية نحو التوفير اللازم للنشاطات الأكثر نفعا وأهمية للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، ومن ثم الاقتصاد ككل. (سوسن زيرق وسارة علالي، 2019م، صفحة 07_18)

❖ **أوجه الاختلاف بين نوافذ المعاملات الإسلامية ونوافذ المعاملات التقليدية:**

التزام الفروع الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا غير وارد في الفروع التقليدية، كذلك خضوع فروع المعاملات الإسلامية للرقابة الشرعية و هذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية، كما تساهم فروع المعاملات الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية والدعوة الإسلامية وهذا غير ملزم للفروع التقليدية (فهد الشريف، 30ماي_02جوان 2005 م، صفحة 11_12)، يجب ان يلتزم العاملون بالفروع الإسلامية بالعقيدة الإسلامية وبالسلوكيات السوية باعتبارهم من سفراء الدعوة الإسلامية وربما يعمل بالفروع التقليدية الذين تختلف عقيدتهم عن العقيدة الاسلامية. (فادي محمد الرفاعي، 2004، صفحة 70_71)

❖ **منتجات ومتطلبات الشبابيك الإسلامية:**

- **منتجات الشبابيك الإسلامية:**

- **نشاط الخدمات المصرفية وتتمثل في:** فتح الحسابات الجارية والادخار والاستثمار وودائع الاستثمار، إلى جانب اصدار صكوك المضاربة الإسلامية وخطابات الضمان، بالإضافة إلى فتح الاعتمادات المستندية وتحصيل الشيكات والأوراق التجارية وكذلك التحويلات الداخلية والخارجية وكذا اصدار الشيكات السياحية.

- **نشاط الاستثمار والتمويل ومن اهم صيغه ما يلي:** المرابحة لأجل امر بالشراء والمشاركة الثابتة والمنتهية بالتمليك أيضا المضاربة المطلقة والمقيدة إلى جانب الإستصناع والسلم كذلك الايجار والاجارة المنتهية بالتمليك، وكل من المزارعة والمساقات والبيع بالتقسيط والاستثمار في صناديق الاستثمار الإسلامي، وأي استثمارات أخرى تجيزها الشريعة الإسلامية.
- **نشاط الخدمات الاجتماعية والدينية ومنها:** تجميع الزكاة وانفاقها في مصاريفها الشرعية إضافة إلى منح القروض الحسنة لذوي الحاجات الإنسانية وخدمات تحفيظ القرءان الكريم ومسابقاته والعمرة والحج إلى جانب دعم البحوث والدراسات في مجال المعاملات الإسلامية والمساهمة في الدعوة الإسلامية وفي الإغاثة الإسلامية.(سندس ريحان باهي، 2018_2017، صفحة 56)
- **متطلبات الشبابيك إسلامية:** يمكن تلخيص متطلبات فتح نوافذ المعاملات الإسلامية فيما يلي:
- **متطلبات قانونية:** صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية، ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية.

الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي، والذي قد يضع شروطا على البنك التجاري للالتزام بها تتمثل في ما يلي:

- قيام البنك بإجراء دراسة الجدوى لعملية فتح النافذة الإسلامية؛
- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراء إقامة عمل بنكي مزدوج؛
- اعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات؛
- القيام بحملات إعلامية بهدف تعريف العملاء بالنافذة الإسلامية في البنك التقليدي. (صالح مفتاح، معارفي فريدة، 2014، صفحة 270_271)

- **متطلبات شرعية:**

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة، لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح نافذة إسلامية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق اهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- الغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة وبين الموارد غير المشروعة.(صالح مفتاح، معارفي فريدة، 2014، صفحة 154)

- **متطلبات إدارية:** يتطلب فتح نافذة إسلامية تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروع (نموذج بنكي مزدوج)، إلى جانب تعيين لجنة إدارية لعملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى تحديد الإطار الزمني للعملية والإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة، بالإضافة إلى التهيئة المبدئية لكل العاملين عن طبيعة العمل البنكي الإسلامي أي ما يتطلب التعريف برسالة النافذة الإسلامية مع توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد وشرح المهام المستندة إليهم وكذا العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك، إضافة إلى إعادة النظر في معايير اعتماد كفاءة العاملين، بحيث التركيز على معيار القناعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة

الإسلامية مع اعداد برامج تدريبية متخصصة في العقود والضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات البنكية.(صالح مفتاح، معارفي فريدة، 2014، صفحة 272)

❖ **ضوابط التعامل بشبابيك الإسلامية**

- **الضوابط الشرعية**

وجود توجه صادق للقيادات العليا بالبنك التجاري ممثلا في مجلس الإدارة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يترجم صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب استقصاء ارتكاب المخالفات الشرعية الكبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية ومصداقيتها.

تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبرتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي مع وجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية، وهنا تأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات، (لطفي محمد السرحي، 20_21مارس 2010م، صفحة 10_11) الاستعداد لتحمل اي تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية من طرف القيادات العليا والتي قد تظهر اثناء ممارسة العمل، كأن تقع مخالفات شرعية للعمليات الاستثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها لشريعة الإسلامية. (سندس ريحان باهي، 2017_2018، صفحة 58)

كذلك ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية واموال البنك التجاري وفروعه، وسهر القائمون على البنك على أن هذا الفصل عبارة عن معيار حيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي، إضافة إلى اجتناب المحرمات خاصة الربا في ما يخص جذب الودائع واستثمارها، والغرر والجهالة في العقود وبيع ما لا يملك بحيث يجب ان يكون التملك قبل التمليك فالشراء أولا ثم البيع.(سندس ريحان باهي، 2017_2018، صفحة 58)

- **ضوابط إدارية ومالية ومحاسبية:**

- **الاستقلال الاداري:** ان يكون للفرع أو النافذة عقود ونماذج عمل واليات تنفيذ خاصة بها معتمدة من الهيئة الشرعية كما يكون لها إدارة مستقلة وموظفون تابعون لها مباشرة، ما يعني تستطيع ان تشرف على تحقيق الاستقلال المالي والمحاسبي وعلى إدارة الفرع او النافذة الإسلامية، كما يجوز ان تكون تابعة هذه الإدارة الى جهات إدارية أخرى اعلى من البنك. (طالما ان المعاملات تنفذ داخل الفرع او النافذة الإسلامية وتلتزم بالضوابط الشرعية وتبتعد عن المحرمات).(سندس ريحان باهي، 2017_2018، صفحة 59)
- **الاستقلالية المالية والمحاسبية:** وتتمثل في ان تكون حسابات الفروع الإسلامية مستقلة عن حسابات الام، إلى جانب فصل حقيقي بين مصادر الأموال لكل منهما وذلك من خلال الأنظمة الحاسوبية، ووجود نظام محاسبي ودورة مستندية محاسبية مستقلة عن البنك الام التقليدي. (بن حامد شهيرة، عيساوي ليلى، 2020_2021م، صفحة 34)
- **تخصيص رأس مال للفروع والنوافذ الإسلامية:** وذلك من أجل أن تتمكن النوافذ الإسلامية من خلق الكيان الاعتباري الخاص بها وتلبية احتياجات رجال الاعمال، فضلا عن تكوين الأصول الثابتة من الأثاث والأنظمة حتى تظهر هذه الفروع والنوافذ بمظهر البنك الإسلامي المتكامل.

اعداد كوادر من الموظفين فعالة ومؤمنة بمبادئ الصيرفة الإسلامية: من خلال انتقائهم بطريقة ملائمة إضافة إلى تزويدهم ببرامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية بالأخص إجراءات العمل بصيغ التمويل الإسلامي.

وجود ادلة عمل وإجراءات واضحة لأعمال الفروع الإسلامية والاستثمارية والمصرفية: ويتحقق ذلك من خلال المكاتب الاستشارية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية.(لطفي محمد السرحي، 20_21مارس 2010م، صفحة 11)

إضافة إلى ما تم الإشارة إليه أعلاه، تحكم فروع المعاملات الإسلامية ضوابط شرعية منها حصولها على مقابل تأدية الخدمات المصرفية على عمولة او اجر او اجرة، وهذا جائز شرعا ويؤديها الفرع وفقا لعقد الوكالة أو الاجارة، كما يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة (رب المال) ويعتبر الفرع الإسلامي (رب العمل) ويقسم الربح بينهما بنسبة محددة ولا يضمن الفرع الإسلامي لا ربح ولا مال. (فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، 2004 م، صفحة 72) يتم توظيف الأموال بمعرفة الفرع الإسلامي في شكل عقود مرابحة او مشاركة او مضاربة او سلم او إستصناع او إجارة، وهذا كله جائز شرعا ووفقا لقواعدها الشرعية، وفي ما يخص توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال (المودعين) وبين الفرع الإسلامي يتم على شكل مبدأ الغنم بالغرم والكسب بالخسارة والاخذ بالعطاء والإخراج بالضمان (لطفي محمد السرحي، 20_21مارس 2010م، صفحة 13)، ولا يجوز لنوافذ المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة او بيع الديون لأنها من العاملات المحرمة شرعا، ومن أجل الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك التقليدي يتم بإعتماد قسم للمحاسبة به سجلات ونظام محاسبي مستقل، وفي حالة إختلاط أرباح النافذة الإسلامية بمال الحرام يتوجب ضرورة عدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية، ولكن تجدر الإشارة توزيعه في وجوه البر لتطهيره من المال الخبيث. (صالح مفتاح، معارفي فريدة، 2014، صفحة 154)

❖ **حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية:**

- **حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الغربية ذات الاقليات الإسلامية:**

عملت بعض البنوك في الغرب منذ سنوات بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية بهدف جذب أموال المسلمين والاستفادة منها في تعظيم أرباحهم، وتوفير رؤوس الأموال لتمويل المزيد من المشروعات تحت شعار إسلامي فقط ولكن من جهة أخرى يتنافى مع النظام المصرفي الإسلامي.(شوقي دنيا، الربيع الأول 1422، صفحة 59_60)

- **حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية:**

- **في حالة وجود بنك إسلامي:** حسب بعض الفقهاء الأفضل للمسلم ترك التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية بسبب ما يشوبها من شبهات، وعليهالتعامل مع البنوك الإسلامية وايثارها على غيرها أي الاكتفاء بما هو حلال وابتعاد عما هو حرام ومن باب التعاون على البر والتقوى واحتساب الاجر، هذا فضلا عن اعتبار ذلك ثمار التقوى وتحري أسباب الرزق الطيب والكسب الحلال.(مصطفى إبراهيم، بدون تاريخ، صفحة 121_122)
- **حالة عدم وجود بنك إسلامي:** في المجتمع الإسلامي الذي لا توجد به بنوك إسلامية أو يصعب فيه الحصول على ترخيص لإنشاء البنوك الإسلامية يمكن التعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة، كما تجدر الإشارة الى أن تحفظ البنوك المركزية في بعض الدول الإسلامية تجاه النشاط المصرفي الإسلامي من بذل الجهد والنصح بالحكمة والموعظة الحسنة لإقناع القائمين على البنوك المركزية بأهمية الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في تنمية المجتمع الإسلامي اقتصاديا واجتماعيا، وفي دفع عجلة التنمية من خلال تعبئة المدخرات وتمويل المشروعات الإنتاجية التي يحرص

أصحابها على تمويلها بصيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية، والبنوك الإسلامية قوة دافعة للاقتصاد وليست معوقة له.(فهد الشريف، 30ماي_02جوان 2005 م، صفحة 41_42)

❖ **أثار فتح الشبابيك الاسلامية بالبنوك التجارية:**

- عدم وجود ضوابط شرعية تحكم البنوك التجارية في ممارسة بعض النشاطات المصرفية الإسلامية؛
- عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية على مستوى الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، او هيئة خارجية شرعية استشارية مختصة في الصيرفة الإسلامية؛
- عدم اعتماد برامج تدريبية للموظفين أو خطة انتقالية على المدى المتوسط والطويل للتدرج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال شبابيك إسلامية؛
- عدم كفاءة الموظفين في هذه البنوك للعمل بألية وأدوات التمويل الإسلامي، بحيث أن تكوينهم مخصص للعمل في البنوك التجارية لا غير.
- هدف البنوك التجارية ليس عقائدي، وانما تجاري محض و دليل ذلك عدم مباشرة بعض من هذه البنوك التحول او اعتماد المعاملات الإسلامية قبل إقرار الحكومة ذلك، هذا بالنسبة للسلبيات أما الإيجابيات يمكن الإشارة إليها في ما يلي:

- إعتماد الشبابيك الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية دال على ان السلطات النقدية في هذه الأخيرة بدأت تقتنع بنجاح النظام المصرفي الإسلامي، وبأهمية البنوك الإسلامية ودورها في التنمية، وعلى أنها قوة دافعة للاقتصاديات النامية لتخطى العقبات التي تواجه تلك الاقتصاديات وخاصة عقبة عدم توفر راس المال بالشكل المطلوب؛
- رغبة شرائح كبيرة من المجتمعات الإسلامية في البحث عن البديل الإسلامي للبنوك التجارية؛
- الشبابيك الإسلامية خطوة إيجابية للتحول الى بنوك إسلامية،أي نجاحها ينتج عنه تحول البنوك التجارية الى بنوك إسلامية.

❖ **تجارب دولية رائدة في اعتماد البنوك التجارية للشبابيك الإسلامية:**

- **دولة السعودية:** من الدول الرائدة في تجربة الشبابيك الإسلامية، وما يؤكد ذلك النتائج المحققة في العمل المصرفي الإسلامي كبنك الأهلي التجاري السعودي (تبنيه التجربة).(سعيد بن سعد المرطان، بدون سنة، صفحة 05)
- **التجربة الماليزية:** من خلال التحول الى العمل المصرفي الإسلامي و في شكل فتح نافذة إسلامية ببنك بوميبترا التجاري الذي حقق نتائج إيجابية، وهذا ما نتج عنه شمول ذلك بكل البنوك الماليزية وبالتالي تحقيقها نموا ملموسا بحيث بلغت حصتها من السوق ما يقدر بـ**22%**، ومن اسباب نجاحها دعم الحكومة والإرادة السياسية الحكيمة.(سندس ريحان باهي، 2017_2018، صفحة 85)
- **بنك المشرق الاماراتي:** يعد من اهم البنوك بالإقتصاد الإماراتي تأسس سنة 1967م، يمارس اعماله من خلال مركزه الرئيسي في دبي وفروعه والشركات الزميلة والتابعة له، بحيث قررت إدارة البنك التحول الى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية عن طريق انشاء قسم او إدارة خاصة بتقديم الخدمات والمنتجات البنكية الإسلامية عبر ثمانية وخمسون58فرعا تجاريا مستقل عن البنك الرئيسي مع خضوعها لرقابة الهيئة

الشرعية، ومن أسباب نجاحها وتعميمها على باقي البنوك هو التحسن الجوهري في مؤشر الربحية، السيولة النشاط.(سندس ريحان باهي، 2017_2018، صفحة 77)

- **البنك البريطاني:** تم افتتاح اول فرع في لندن خلال سنة2004م، ومن أسباب تفوقه على الدول العربية من حيث نجاح التجربة اعتماد البنك على مؤسسات تعليمية تدريبية تساعد نوافذها الاسلامية على تسويق منتجاتها في السوق البريطانية، وكذلك على مؤسسات استشارية قانونية. (سندس ريحان باهي، 2017_2018، صفحة 96)

3. دراسة حالة البنك الوطني الجزائري _ وكالة ولاية بشار_

1.3. لمحة عن دراسة الحالة:

قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع مسؤول فرع الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري،من خلال طرح أسئلة مضمونها يدور حول تحديد مفهوم الشبابيك الإسلامية، وكذا الأطر والقوانين المنظمة لها، وفي ما تتمثل منتجاتها، ومن هم زبائنها إضافة إلى تحديد درجة رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم، بحيث تم إنجاز الدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة بشار بتاريخ 16 ماي 2022م الى غاية 12جوان2022م.

2.3. التعريف بالبنك الوطني الجزائري ووكالة –بشار:

❖ **تعريف البنك الوطني الجزائري:** يعتبر البنك الوطني الجزائري من اهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، تأسس بأمر 178/66 المؤرخ في 13جوان 1966م، وهو يعتبر اول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقل، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا، وبنك باريس وهولندا، وأخيرا مكتب معسكر للخصم وتجدر الإشارة ان اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة. (الطاهر لطرش، 2007 م، صفحة 188)

وفي ما يخص وكالة بشار لقد تأسست منذ سنة 1984م، وهي عبارة عن منشأة استغلال لها اتصالات مباشرة مع الزبائن، من وظائفها فتح حسابات بكل أنواعها، تقديم القروض، خصم وتحصيل الأوراق التجارية، القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية في إطار القوانين المعمول بها، القيام بعمليات تحصيل الشيكات وتحويل الأموال حفظ وبيع الأوراق المالية.

❖ **نبذة عن فتح الشبابيك الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية:** حسب المادة 17 من نظام البنك الجزائري رقم 02-20 تعتبر هذه الشبابيك الإسلامية عبارة عن هيكل ضمن البنك او المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، مستقل عن الهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة المالية، إضافة إلى الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ "شباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك او المؤسسة المالية بحيث يسمح هذا الفصل على الخصوص بإعداد جميع البيانات المخصصة حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، وتكون حسابات زبائن هذا الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن، حيث يراعي المشرع المصرفي مبدا الاستقلالية للصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية غير انها تخضع لنفس قواعد الحدر، كما نصت عليه المادة 03 بحيث يفترض على البنك أن يقام في إطار معايير تنظيمية أي إعتماد صيغ الصيرفة الإسلامية ولا يعفى البنك من مخاطر القرض التي يجب ان تغطيها الأموال الخاصة القاعدية للبنك بنسب محددة في النظام رقم 01/14 المؤرخ في 2014/02/12. (بلقاسمي سليم، 2020م، صفحة 93).

لقد قامت الدولة الجزائرية بالالتفات لمجال الصيرفة الإسلامية وإعتمادها في النظام المصرفي الجزائري منذ سنة 1990م كما أعلن المجلس الإسلامي الأعلى مطلع سنة 2017م في يوم دراسي حول المالية الإسلامية خلال نفس السنة بأنه ستكون سنة مالية إسلامية، وهذا بحضور رئيس المجلس الأعلى ومدير مصرف السلام الجزائري والخبير الاقتصادي الدكتور محمد بوجلال، كما تم التصريح خلال هذا الأخير سوف سيتم افتتاح (04)أربع نوافذ إسلامية على مستوى أربعة بنوك عمومية (بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)، وتم الانطلاق الرسمي لنافذة الصيرفة الإسلامية بوكالة بشار بتاريخ 19 سبتمبر من سنة2020م، من خلال تقديم عدة منتوجات لثلاثة شرائح في المجتمع الافراد، المهنيين، المؤسسات.

- **شريحة الافراد: بمنحهم منتوجات، وفتح حسابات:**

- **منتوجات التمويل:**

- **المرابحة بالسيارات:** تسمح بإقتناء السيارات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويستفيد منها الأشخاص المقيمين بالجزائر ذات الفئة العمرية التي تقل أعمارهم عن 70 سنة، ولهم دخل ثابت ومنتظم يساوي او يفوق أربعون ألف دينار جزائري وتتم عملية المرابحة بالسيارات من خلال قيام الزبون بإختيار السيارة و يتولى البنك شرائها من عند الوكيل وبيعها للمستفيد بهامش ربح متفق عليه مسبقا، كما يتم الدفع حسب الاتفاق أي بأقساط شهرية ثابتة خلال فترة تتراوح مدتها من سنة إلى خمسة (5) سنوات، وعن مزايا هذه العملية الاستفادة من هامش ربح تنافسي كما تتم معالجة الملفات في مدة لا تتجاوز خمسة أيام، وسقف تمويل يصل الى 85%من سعر السيارة لمدة أقصاها خمسة(5) سنوات.
- **المرابحة العقارية:** تسمح بإقتناء عقار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يقوم البنك بشراء العقار وإعادة بيعه بهامش ربح متفق عليه، ويستفيد من هذه المرابحة كل شخص ذو جنسية جزائرية و الفئة العمرية أقل من 70 سنة وله دخل ثابت يساوي او أكبر من أربعين الف دينار جزائري، بحيث بعد اختياره للعقار الذي يرغب فيه يقوم البنك بشرائه ثم بيعه للزبون حسب الاتفاق، ويعمل هذا الأخير بدفع ثمنه حسب أقساط شهرية لمدة أقصاها أربعون سنة، ومن مزاياها معالجة الملفات في فترة لا تتجاوز ثمانية أيام وبسعر تنافسي وبتمويل يصل الى 90% من قيمة العقار.
- **المرابحة بإقتناء التجهيزات:** تسمح بالحصول على أجهزة كهرومنزلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يقوم البنك بشراء السلعة من الممون المحلي وإعادة بيعها للزبون حسب الاتفاق، ويستفيد من هذا التمويل كل شخص مقيم جزائري الجنسية لا يتجاوز سنه سبعون سنة وله دخل ثابت لا يقل عن أربعون ألف دينار جزائري او يفوقها ومن مميزات هذا التمويل السرعة في معالجة الملفات بمدة لا تتجاوز 5 أيام مع الاستفادة من هامش ربح تنافسي وتغطية للتمويل بقيمة 90%من قيمة التجهيز.

- **حسابات الافراد.**

- **حساب الادخار والتوفير الإسلامي، وحساب التوفير الإسلامي للشباب:** إن حساب التوفير يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم تجميع فيه أموال الافراد بالوكالة قصد استثمارها في تمويلات إسلامية مع إمكانية الاختيار بين التوفير بأرباح او بغير أرباح، كما يمكن فتح هذا الحساب للأفراد ذوي الجنسية الجزائرية المقيمين وغير المقيمين.

يتم فتح حساب التوفير الاسلامي بالأرباح على مبدأ المضاربة،بحيث يقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر ففي حالة تحقيق أرباح بنهاية السنة المالية المحاسبية يتم توزيعها وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا، أو ادخارها بأمان دون زيادة متاحة ومتاح في أي وقت، ومن مزايا حساب التوفير الإسلامي توفر الأموال في جميع الأوقات مع تقديم بطاقة التوفير للمستفيد وتحقيق أرباح مع استثمار الأموال في مشاريع تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- **حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد:** يتم تحويل الأموال الى هذا الحساب الذي يخضع لمبدأ المضاربة مع تقاسم الأرباح والخسائر إضافة إلى اختيار مدة الإيداع من ستة أشهر الى ستون شهرا قابلة للتجديد، كما ينمو حجم الأرباح تبع الفترة الايداع، وبنهاية الفترة تسترد الأرباح أما التجديد حسب الرغبة، يسمح بإستثمار الأموال المودعة في البنك بمشاريع تمويلية ويتم تحديد توزيع الأرباح بين المودعين والبنك بعد نهاية كل سنة مالية وفقا لمفتاح التوزيع متفق عليه ومبرم مسبقا، ويستفيد من هذا الحساب كل جزائري مقيم والأشخاص ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعن مزايا هذا الحساب امان الأموال، ومفتاح توزيع الأرباح التنافسي واستثمارات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- **شريحة المهنيين: منحهم منتوجات، وفتح حسابات:**

- **حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد:** إضافة إلى الشروط التي تمت الإشارة إليها أعلاه، يتم الاتفاق على الأجهزة التي يرغب في استأجراها عن طريق التمويل بالإجار، بحيث يقوم البنك بشرائها وتأجيرها للزبون بسعر يتضمن ثمن الشراء وهامش الربح المتفق عليه الموزع على فترة التمويل المحددة مسبقا، وتنتهي العملية بالتمليك بعد رفع خيار الشراء من طرف الزبون ودفع كل الأقساط الواجب دفعها.
- **التمويل عن طريق الاجار:** هو عبارة عن عقد ايجار للأملاك المنقولة لفائدة المستأجر (اجار منتهي بالتمليك) يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، خاص بالمعدات و التجهيزات المنقولة الدائمة غير القابلة للتلف، كما يستفيد من هذا التمويل أصحاب المهن الحرة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية اختيار التجهيز المرغوب في استأجراه بتمويل الاجار، بحيث يقوم البنك بشرائه واستجاره للزبون حسب ما تم الاتفاق عليه، كما يتوافق الاجار المدفوع مع قيمة مبلغ التجهيز بالإضافة الى هامش متفق عليه يتم توزيعه على فترة التمويل بعد دفع الأقساط والمبالغ الواجبة مع إمكانية رفع خيار الشراء من أجل أن تصبح المعدات ملكا للزبون، ومن مزاياه تغطية تمويل الاجار في حدود 90% من قيمة التجهيز المراد تمويله وكحد اقصى لهذا الأخير حوالي 25.000.000دج ولمدة ثابتة بكل ثلاث أشهر موزعة على مدة خمسة (05)سنوات ولا تقل على سنتين.

- **شريحة المؤسسات:** تتضمن حسابات الاستثمار الإسلامي غير المقيد وتمويل الاجار.

3.3.لمحة عامة عن أسئلة واجابات أداة البحث العلمي المعتمدة (المقابلة):

فيما يخص دراسة حالة تم إختيار أداة من أدوات البحث العلمي والمتمثلة في المقابلة مع مسير الشباك الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري _ وكالة بشار_، بحيث مضمون استمارة المقابلة يقوم على معالجة ثلاثة محاور أساسية تتمثل في ما يلي:

- **المحور الأول:** أسئلة حول البيانات الشخصية (السن، المستوى، الجنس، المؤهل العلمي، لخبرة المكتسبة).

من محتوى الإجابات التي تم الاطلاع عليها المسير يستوفي معظم الشروط التي تؤهله لشغل هذا المنصب، لكن تجدر الإشارة ضرورة محاولة تكوينه حول كل مبادئ الشريعة الإسلامية مع محاولة توظيف العدد الملائم من الموظفين وبنفس تخصص المسير،لأن المسير بمفرده لا يمكنه تسيير هذا الشباك بشكل ناجع.

- **المحور الثاني:** أسئلة حول ماهية الشباك الإسلامي(النشأة، أسباب ودوافع التأسيس، القوانين والاحكام والضوابط الشرعية والإدارية وعن مدى تطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والمنتوجات التي تقدمها ما هي انواعها وكيف يتم توظيفها، وكيف هو اقبال الزبائن عليها، مراقبة الهيئة الشرعية المشرفة على الشباك مدى تطبيق الاحكام في تقديم هذه المنتوجات، العوائق التي يواجها المسير عن هذه الشبابيك، والحلول المقترحة للتصدي لهذه الأخيرة).
- **المحور الثالث:** أسئلة موجهة للزبائن بمضمون حول تحديد نوع الفئات من أفراد المجتمع الأكثر إقبالا، وكيفية توجيههم، ونوعية الخدمات المالية المقدمة لهم، وعن تحديد مدى رضاهم عليها، طريقة التسجيل بهذا الشباك والاستفادة من الخدمة مع تحديد الوقت المستغرق، اقتراحاتهم عن الشباك من حيث السمو به للأفضل؟.

4.3. مضمون الأسئلة والإجابات المحتواة بالمقابلة الخاصة بالمحور الأول والثاني.

السؤال الأول: ما المقصود بالشباك أو النافذة الإسلامية بوكالة البنك الوطني الجزائري بولاية بشار؟.

الإجابة: عبارة عن مكان مخصص للتعاملات المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بالبنك التجاري.

السؤال الثاني: متى تم انشاء هذا الشباك على مستوى الوكالة؟

الإجابة: لقدتم الانطلاق الرسمي لنافذة الصيرفة الإسلامية بوكالة بشار بتاريخ 19 سبتمبر من سنة 2020م.

السؤال الثالث: ما واقع هذا الشباك على مستوى الوكالة؟.

الإجابة: الشباك من وجهة نظر البنك هو عبارة عن مكتب تابع له كبقية المكاتب، من مهامه تقديم خدمات ومنتوجات إسلامية لكافة طبقات أفراد المجتمع بمعنى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

السؤال الرابع: ما الفائدة من فتح هذا الشباك على مستوى الوكالة؟

الإجابة: من أجل جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن، مما يؤدي إلى تنويع في مصادر واستخدمات البنك وبالأخص زيادة حجم مصادره.

السؤال الخامس: بناء على الواقع الحالي للشباك، هل يمكن التنبؤ بتنميته وتطويره، او إمكانية التحول من بنك تجاري الى بنك اسلامي؟

الإجابة: نعم سيتم فتح فرع مستقل عن البنك جغرافيا خلال هذه السنة أي(2022م)، والتحول من بنك تجاري الى إسلامي يبدو أن ذلك يستغرق وقت أطول.

السؤال السادس: هل هناك إقبال كبير من طرف الزبائن على الشباك؟.

الإجابة: نعم هناك إقبال من طرف الزبائن و في تطور مستمر، خاصة بمعاملة المرابحة في التجهيزات.

السؤال السابع: هل يوجد هيكل تنظيمي يحكم وينظم أعمال هذا الشباك؟.

الإجابة: لا يوجد هيكل تنظيمي بعد للشباك.

السؤال الثامن: كيف تم تكوين فكرة إنشاء هذا الشباك على مستوى الوكالة؟.

الإجابة: تم انشاءه بناء على طلب من الوكالة مع تهيئة كل الظروف الملائمة لذلك ويأتي على رأسها المسير والموظفين.

السؤال التاسع: هل هناك التطبيق الفعلي لمبادئ الشريعة الإسلامي بهذا الشباك؟ وهل تخضع معاملاته لمراجعة الهيئة الرقابية؟.

الإجابة: نعم يوجد تطبيق لضوابط الشريعة الإسلامية سواء في المجال الإداري أو المحاسبي، كما تم التكوين المبدئي للمسير والموظفين معه، كما أن المعاملات تخضع لمراجعة الهيئة الرقابية.

السؤال العاشر: هل يعترض طريق الشباك الإسلامي عوائق؟ وفي حالة تواجدها في ما تتمثل، وما هي أنواعها؟.

الإجابة: لا توجد عوائق تعترض طريق عمل هذا الشباك منذ نشأته إلى يومنا هذا على المستوى المحلي والوطني معا.

السؤال الحادي عشر: ما هي مهام الشباك في مجال الاستثمار والتمويل ،وفي المجال الإجتماعي؟

الإجابة: في مجال الاستثمار والتمويل تتمثل في طرق التمويل (المرابحة العقارية والإجارة المنتهية بالتمليك، والمرابحة بالسيارات والمرابحة بالتجهيزات)، وفي الأنشطة الاجتماعية لا وجود لها، وبالنسبة للحسابات المتوفرة على مستوى الشباك (الجاري الإسلامي، التجاري الإسلامي، الادخار الإسلامي والاستثماري، وحساب الدفتر الاستثماري).

السؤال الثاني عشر: إضافة إلى ما سبق هل توجد صيغ تمويل اسلامية أخرى يعتمدها الشباك؟.

الإجابة: نعم توجد وتتمثل في تمويل المرابحة، وتمويل الاستصناع، والتمويل التجاري، وتمويل المساقات لكن تجدر الإشارة كلها تعمل وفق صيغة المرابحة.

السؤال الثالث عشر: ما طبيعة الاحكام التي يتم مراعاتها عند تقديم منتوجات هذا الشباك؟.

الإجابة:احكام اسلامية تصدر عن الهيئة الشرعية مكونة من دكاترة في الاختصاص.

السؤال الرابع عشر: من مسؤولية من أخذ قرارات الأنشطة المصرفية الإسلامية هل الوكالة او البنك المركزي؟.

الإجابة: تصدر من طرف المديرية المركزية للصيرفة الإسلامية، كما تستلم القرارات من بنك الجزائر.

السؤال الخامس عشر: في ما تتمثل أوجه التشابه والاختلاف بين الشباك الإسلامي والشباك الربوي؟

الإجابة: يكمن الاختلاف في منتوجات الشباك الإسلامي تضبطها أحكام الشريعة الإسلامية، ومنتوجات البنك التجاري تخضع للضوابط الإدارية الربوية، وعن أوجه التشابه تكمن في السعي إلى تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله البنوك وهو تحصيل أكبر حجم من الأرباح والمكتسبات.

السؤال السادس عشر: هل تم تنظيم ملتقيات أو ندوات أو أيام دراسية من أجل التشهير بمهام الشباك؟.

الإجابة: لا ولكن يتم التشهير بذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، كما لا يوجد تطبيق الكتروني له، وتوجد بالمقابل البطاقات الالكترونية خاصة بالشباك الإسلامي.

5.3. مضمون الأسئلة والإجابات المحتواة بالمقابلة الخاصة بالمحور الثالث (زبائن الشباك الإسلامي).

(تجدر الاشار في ما يخص الإجابة المقدمة أدناه هي ما إتفق عليه أغلب الزبائن).

السؤال السابع عشر: في ما تتمثل مهام المكلف بتوجيه الزبائن على مستوى الشباك؟.

الإجابة: يقدم لهم توجيهات ويقوم بدراسة الملفات، وفي حالة وجود اقتراحات من طرف الزبائن يتم تبادل وجهات النظر في ما يخص ذلك مع هذا الأخير.

السؤال الثامن عشر: هل يمكن التحدث عن كيفية الاستقبال، ونوعية الخدمة المقدمة لكم من طرف المكلف بتسيير شؤون الشباك؟.

الإجابة: تم إستقبالنا بشكل لائق ونفس الشيء بالنسبة للكيفية التي يتم بها تقديم الخدمة لنا.

السؤال التاسع عشر: هل أنتم على دراية بكل أنواع المنتوجات، والخدمات التي يقدمها ويتعامل بها هذا الشباك؟.

الإجابة: ما هو متعارف عليه بين أفراد المجتمع المرابحة بالتجهيزات والسيارات إلى جانب اجارة، غير هذا لا نعلم عن خدمات أو منتوجات أخرى.

السؤال العشرين: منذ متى وأنت تتعامل مع نظام هذا الشباك؟.

الإجابة: أجاب البعض منذ حوالي سنة، كما أجاب البعض بأنهم قاموا بتحويل حساباتهم من البنك التجاري الى الشباك الإسلامي.

السؤال الواحد والعشرون: كاقتراح ما نوع و طبيعة الخدمات التي ترغبون في تقديمها لكم من خلال هذا الشباك؟.

الإجابة: إن أمكن يكون تقديم متنوع من القروض الإسلامية كالقرض الحسن مثلا...الذي لم يفعل بعد، وتكون المنتوجات ذو جودة أفضل، وتفعيل الجانب الإعلامي مع محاولة توضيح الغموض القائم على مستوى التعاملات بين الزبائن وهذا الشباك.

السؤال الثاني والعشرون: ما رأيكم في تعميم هذه التجربة على باقي وكالات البنوك، وفي كل ولايات الوطن؟.

الإجابة: نعم نطمح إلى ذلك، بل لأن تصبح بنوك إسلامية **100%.**

السؤال الثالث والعشرون: في إطار تعاملكم مع الشباك الإسلامي، هل التعاملات تتم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية أم البعض منها فقط؟.

الإجابة: نعم ما تم التعامل به، وباقي المعاملات لا دراية لنا بها.

السؤال الرابع والعشرون: هل يتم اعتماد البطاقة الائتمانية الالكترونية بهذا الشباك؟.

الإجابة: نعم كما أنه مفعل.

4. تحليل النتائج:

من خلال ما تم التوصل اليه من إجابات مسير هذا الشباك تمت تطابق الى حد كبير بين ما تم تناوله في الجانب النظري بخصوص ماهية هذا الشباك وما هو معمول به في الواقع، وحتى ما تمت التوصل اليه من إجابات لزبائن هذا الشباك، لكن تجدر الإشارة هناك بعض الإجابات غير متطابقة مع ما قدمناه في النظري كما تعتبر في نفس الوقت عوائق إذا لم يتم أخذ الإجراءات اللازمة من طرف الدولة سوف تقف كعائق لريادة وتقدم لهذه الشبابيك على المستوى المحلي والوطني

تمكنا من تأكيد الفرضية الرئيسية التي بنينا عليها مقالنا (من الواقع المعاش لإعتماد الجزائر لتجربة فتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية، يمكن أن تصبح رائدة بالمستقبل القريب)، سواء من إجابة المسير أو من إجابات الزبائن، كما تم تأكيد الفرضية الفرعية المتمثلة في (ضرورة السعي الى التخفيف من حدة العوائق التي تعرقل سير ما تقدمه هذه الشبابيك من خدمات وتمويل، لأجل ضمان نجاح هذه التجربة).

5. خاتمة:

البنك التجاري الجزائري الذي اعتمد تجربة فتح الشباك الإسلامي بضوابط عقائدية وشرعية وتحت إشراف هيئة شرعية معتمدة، إضافة إلى تكوين موظف الشباك في مجال الصيرفة الإسلامية لكسب ثقة الزبائن وضمان السير الحسن وكذلك تم ملاحظة رواج في تعاملاته واقبال متزايد على المنتجات الإسلامية والزبائن الجدد من مختلف الفئات، وطلبات بفتح معاملات أخرى من طرف الزبائن.

إن نجاعة وتطور الشباك الإسلامي من حيث الخدمات المقدمة بدليل اقبال الزبان ورضاهم عنها ما هو دال إلا على استقراره، وبالتالي هو سبيل الجزائر للخروج من الازمات المالية، وتقوية النشاط الصيرفة الاسلامية والتوسع في استقلالية الشبابيك الاسلامية لتحويل البنوك التجارية الى مصارف إسلامية مما يدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي من حيث تقديم حجم التمويل الضروري.

من هذا المنطلق على البنوك التجارية الجزائرية الاهتمام أكثر بهذه الشبابيك من خلال التخفيف من حدة العوائق باعتماد بعض الأليات كمنح الشبابيك استقلالية تامة عن البنك الفاتح لها جغرافيا، محاسبيا، إداريا، تنظيميا، تفعيل وتوسيع عمل الهيئة الشرعية للصيرفة الإسلامية، وضع هيكل تنظيمي لشباك الصيرفة، التركيز على الجانب الإعلامي والتسويقي لمنتجات الصيرفة الإسلامية وفوائدها ومطابقتها مع احكام الشريعة الإسلامية، لكشف الغموض والالتباس والرفع من ثقافة المجتمع اتجاه الصيرفة الإسلامية، إقامة دورات تدريبية وتكوينية للموظفين في هذا الإطار باتفاقيات ثنائية مع دول رائدة في هذا المجال او في معاهد متخصصة في الصيرفة الإسلامية.

6. قائمة المراجع:

1. global islamic finance report. ((gifr 2014)). cooking for the perfect islamic window.
2. احمد خلف حسين الدخيل. (بدون تاريخ). النوافذ الإسلامية في المارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19(العدد 02)، 61_63.
3. السيد متولي عبد القادر. (2010). اقتصاديات النقود والبنوك (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن:، دار الفكر ناشرون وموزعون.
4. الطاهر لطرش. (2007 م). تقنيات البنوك (المجلد الطبعة السادسة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
5. بلقاسمي سليم. (جوان، 2020م). عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر، رقم 20-02. مجلة نور الدراسات الاقتتاادية، المجلد 06(العدد10)، 93.
6. بن حامد شهيرة، عيساوي ليلى. (2020_2021م). أثر الشبابيك الصيرفة الإسلامية على أداء البنوك العمومية الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. قتسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة طاهري محمد بشار، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي مالية وبنوك.
7. بنو جعفر عائشة. (مارس، 2020). الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو المصارف الإسلامية. المجلة المغاربية للاقتتصاد والمناجمنت، المجلد 07(العدد 10)، 07.
8. حسن سمير عشيش. (2010). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
9. خالد أمين عبد الله واسماعيل إبراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشروالتوزيع.
10. دريد كامل آل شبيب. (2012). إدارة البنوك المعاصرة. (عمان، المحرر) الطبعة الأولى دار الميسرة للنشر والتوزيع.
11. سعيد بن سعد المرطان. (بدون سنة). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. الرئيس التنفيذي _ مصرف البحرين الشامل.
12. سندس ريحان باهي. (2017_2018). دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية رائدة الامارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر). مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير تخاص إدارة المالية، الجزائر: جامعة ام البواقي.

13. سوسن زيرق وسارة علالي. (جوان، 2019م). واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر-دراسة ميدانية_. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04(العدد 01)، 07_18.

14. شقيري نوري موسى وآخرون. (2012). إدارة المخاطر (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الميسرة للنشر و التوزيع.

15. شوقي دنيا. (الربيع الأول 1422). المعاملات الإسلامية في البنوك الغربية. (بنك دبي الإسلامي، المحرر) مجلة الاقتتصاد الإسلامي(241) 59_60.

16. صالح مفتاح، معارفي فريدة. (2014). البنوك الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبتار التجاري. (جامعة محمد خيضر، المحرر) مجلة العلوم الإنسانية(34)، 153.

17. فادي محمد الرفاعي. (2004). المصارف الإسلامية (المجلد الطبعة الأولى). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

18. فادي محمد الرفاعي. (2004 م). المصارف الإسلامية (المجلد الطبعة الأولى). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

19. فهد الشريف. (30ماي_02جوان 2005 م). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. المؤتمر العالمي الثالث للاقتتاااد الإسلامي (صفحة 14). مكة المكرمة: جامعة ام القرى.

20. لطفي محمد السرحي. (20_21مارس 2010م). الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح. مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقتع وأفاق المستقبل، (صفحة 10_11).

21. لعلا رمضاني، البرود ام الخير. (ديسمبر، 2017). تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتتاااد والإدارة(العدد 02)، 153.

22. ماطفى إبراهيم محمد. (2006). المصارف الإسلامية تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية لمصارف إسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك. القاهرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير/الجامعة الأمريكية، القاهرة.

23. محمود حسين الوادي وحسين سمحان وسهيل أحمد سمحان. (2010). النقود والمصارف (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

24. مريم سعد رستم. (2014). تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية. سوريا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية: جامعة حلب، قتسم العلوم المالية والمصرفية.

25. مصطفى إبراهيم. (بدون تاريخ). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية. القاهرة، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجيستير: الجامعة الامريكية المفتوحة.

26. هشام جبر. (2008). إدارة المصارف (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.